وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 "لونيسي علي"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر القانون والعقار بالتعاون مع

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

الملتقى الدولي الأول حول:

التكنولوجيا القانونية بين الواقع والمأمول.

يوم: 15 أكتوبر 2025.

برئاسة الدكتورة: بن بوعيشة شهيناز

مداخلة بعنوان:

الرقمنة كآلية لدعم عملية استصلاح الأراضي في إطار الامتياز.

المحور الخامس: تطبيقات التكنولوجيات القانونية في الجزائر

من إعداد:

اسم ولقب المشارك الأول: د/ مخناش كنزة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة الانتماء:جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

إسم ولقب المشارك الثاني: د/ بن الشيخ الفقون سمية

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة الانتماء: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقمنة في تدعيم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار نظام الامتياز، وذلك من خلال إبراز مدى فعاليتها في هذا المجال، واستعراض التحديات التي تعيق سيرها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية وتسريع معالجة الملفات، وتمكين الجهات المعنية من تتبع ومراقبة مشاريع الاستصلاح، إلاّ أنها لا تزال تواجه عدة تحديات من بينها ضعف البنية التحتية ، ونقص التأهيل البشري، وقلة الموارد المالية، إضافة إلى غياب نصوص قانونية واضحة تؤطر العملية، مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية:

استصلاح الأراضي– الأراضي الفلاحية– الرقمنة– الامتياز–المنصات الرقمية.

Abstract:

This study aims to shed light on the role digitization in supporting the process of rehabilitating agricultural lands owned by the state's private domain under the concession system. It highlights the effectiveness of digitization in this field and reviews the challenges that hinder its implementation. The study concludes that digitization significantly contributes to enhancing transparency, accelerating file processing, and enabling relevant authorities to monitor and follow up on land reclamation projects. However, it still faces several challenges, including weak digital infrastructure, lack of human capacity building, limited financial resources, and the absence of clear legal frameworks to regulate the process, all of which hinder the achievement of its intended objectives.

Keywords :

Land reclamation- Agricultural lands- digitization-Concession-Digital platforms.

الرقمنة كآلية لدعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز

د/ مخناش كنزة
أستاذ محاضر ب
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
k.mekhnech@univ-emir.dz

د/ بن الشيخ الفقون سمية
أستاذ محاضر ب
جامعة محمد لمين دباغين سطيف

مقدمة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الرقمة ضرورة حتمية لا بد من مواكبتها وليست مجرد خيار، لما تتيحه من فرص لتبسيط الإجراءات وتحسين الأداء، وقد بذلت الدولة الجزائرية في هذا النطاق مجهودات معتبرة بغية عصرنة قطاعاتها حيث تبنت النظام المعلوماتي في مختلف قطاعاتها بهدف تطويرها وتحسين نجاعتها، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي لاسيما في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

وفي هذا الإطار تم استحداث منصة رقمية مخصصة لهذه العملية أطلقها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تمكن المترشحين من الولوج إليها وتقديم طلباتهم الكترونيا، بدلا من الاعتماد على الطرق التقليدية المعقدة التي كانت ترتكز على الملفات الورقية والإجراءات اليدوية، ويعد هذا التوجه خطوة مهمة نحو تسيير أساليب التسيير الفلاحي وتعزيز الشفافية والكفاءة في منح الامتياز واستغلال الأراضي الفلاحية.

فالدمج بين الرقمنة والاستصلاح يمثل خيارا استراتيجيا لبناء قطاع فلاحي حديث ومستدام يهدف إلى تشجيع الاستثمار و تحقيق الاكتفاء الذاتي، والنهوض بالقطاع الفلاحي، ورغم المزايا العديدة التي توفرها الرقمنة في دعم عملية الاستصلاح إلا أن هذا التوجه لا يزال يواجه جملة من التحديات التي تعيق تحقيق تحول رقمي فعال وشامل في هذا المجال.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الرقمنة في دعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز، وماهي التحديات التي تواجه تفعيلها على أرض الواقع؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا إلى تقسيم موضوع البحث إلى المحاور التالية.

المحور الأول: إطار مفاهيمي عام

المحور الثاني: كيفية الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية.

المحور الثالث: فعالية الرقمنة في دعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

المحور الأول: إطار مفاهيمي عام.

سنتناول في هذا المحور تعريف رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز (أولا) ثم ننتقل إلى دراسة أهمية رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز (ثانيا):

أولا: تعريف رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

يشير مصطلح "الرقمنة" بصفة عامة إلى العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات والمعلومات الموجودة في ملفات ووثائق ورقية ملموسة إلى شكل رقمي غير ملموس من أجل الحفاظ عليها وحمايتها، حيث تعرف الرقمنة بأنها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نقل المعلومات بدلا من الطرق التقليدية التي تعتمد على الورق في نقل المعلومات[1]، وذلك قصد تسهيل الوصول إلى المعلومات واختصار الوقت، وتطوير طرق التسيير والإنتاج، وتحسين جودة الخدمات لتصبح أكثر شفافية ووضوح.

وبخصوص رقمنة القطاع الفلاحي، فتعرف هذه العملية بأنها استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين وتطوير مختلف جوانب القطاع الفلاحي، من خلال استحداث تطبيقات ومنصات رقمية متطورة تتيح

[1] حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مجلد 8، عدد 1، ديسمبر 2020، ص 44.

للفلاحين والمستثمرين مزايا عديدة كتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتعزيز الشفافية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

أما عملية استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة فعرفها المشرع الجزائري من خلال نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 432/21 المحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 55/24 المؤرخ في 2024/01/23 [3] ،بأنه كل عمل يرمي إلى وضع حيز الإنتاج وتثمين قدرات الأملاك العقارية ذات الوجهة الفلاحية، للسماح بإنتاج سنوي أو متعدد السنوات الموجه للاستهلاك البشري أو الحيواني أو الصناعي مباشرة أو بعد تحويله...

وعرفت عملية استصلاح الأراضي من ق قبل الفقه بأنها: " جملة من العمليات التي تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية أو تحويل الأراضي غير المستغلة إلى وحدات إنتاجية صالحة للزراعة وفق أسس علمية مدروسة"[4]

أما الامتياز فعرفه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 4 من القانون رقم 03/10 المؤرخ في 1010/10/15، الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[5]، بأنه عقد تمنح بموجبه الدولة لشخص طبيعي جزائري الجنسية، يصبح فيما بعد يدعى " مستثمر فلاحي" حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المرافقة لها، وفقا

---

[2] حجلة سعيدة حازم، بوسواك أمال، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر "الآليات والسبل"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 4، العدد 2، 2022، ص 128.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 432/21 المحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، ج ر عدد 85، المؤرخة في 2021/11/7، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 55/24 المؤرخ في 2024/01/23، ج ر عدد 04، المؤرخة في 2024/01/23.

[4] عبد المطلب محمد محمود، استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2028، ص 19.

[5] القانون رقم 03/10 المؤرخ في 1010/10/15، الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج ر عدد 46، المؤرخة في 2010/10/18

لمواصفات وشروط يحددها دفتر الشروط لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية وفقا للشروط المحددة

من خلال تعريف كل هذه المصطلحات يمكننا تعريف رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز بأنها:

استخدام مجموعة من الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسيير وتنظيم وتوثيق عملية توسيع تحويل الأراضي الفلاحية التابعة للدولة الغير صالحة للزراعة إلى أراض قابلة للاستغلال الزراعي أو تحسين خصوبتها، وتتم هذه العملية في إطار عقد رقمي يسمى بعقد الامتياز تمنح بموجبه الدولة لكل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية الحق في استغلال الأراضي الفلاحية المزمع استصلاحها، وذلك لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، وذلك قصد رفع القدرة الإنتاجية للأراضي الفلاحية وتثمينها.

ثانيا: أهمية رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

تتمثل أهمية الرقمنة في عملية استصلاح الأراضي في إطار الامتياز في:

1-تسهيل جمع المعلومات حول الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة القابلة للاستصلاح:

وذلك عن طريق استخدام **نظم المعلومات الجغرافية**[6] " **GIS**" لتحديد المساحات القابلة للاستصلاح والمهملة وتسهيل جمل المعلومات والبيانات الجغرافية عليها، كالخرائط والصور الجوية والمخططات...، والخصائص الطبيعية للأراضي مثل نوعية التربة إذا كانت خصبة أم غير خصبة، الموارد المالية ، الغطاء النباتي....[7]

[6] Geographic Information System

[7] محمد دهان، دور نظم المعلومات الجغرافية في دعم التنمية المحلية وأهم تطبيقاتها، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 3، جوان 2018، ص 50.

حيث يمثل هذا النظام أحد أبرز الأدوات الرقمية الحديثة المستخدمة في المجال الفلاحي، تسهل على الدولة كذا المستثمرين معرفة وتحديد المساحات الفلاحية ذات الجودة العالية، مما يعزز من فعالية عملية استصلاح الأراضي.

2-تسريع إجراءات الحصول على الامتياز: تساهم الرقمنة في تسريع الإجراءات الإدارية للحصول على الامتياز وذلك من خلال إطلاق منصة رقمية تتكفل بداية من استقبال طلبات الامتياز وتتبعها الكترونيا إلى غاية الحصول على الامتياز، أين يتم معالجة الملفات في وقت وجيز مقارنة بالطرق التقليدية القديمة.

3-تحسين آليات الرقابة ومتابعة مشاريع الاستصلاح الميدانية: فالرقمنة تسمح بتتبع ومراقبة مشاريع الاستصلاح من خلال تقديم المستثمر لتقارير الكترونية دورية، ومراقبة مدى تنفيذ البنود التقنية لعقود الامتياز من خلال مجموعة من المنصات الرقمية، مثل منصة وزارة الفلاحة أو الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

المحور الثاني: كيفية الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية.

سنتناول من خلال هذا المحور لدراسة شروط الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية (أولا)، ثم ننتقل لدراسة إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية (ثانيا).

أولا: شروط الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية.

حددت المنصة الرقمية الخاصة بالديوان الوطني للأراضي الفلاحية شروط منح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز كما يلي:

- أن يكون الشخص (الطبيعي) ذو جنسية جزائرية او خاضع للقانون الجزائري (معنوي).
- تحقيق مشروع يتعلق بوجهة المحيط.
- مخطط الأعمال لمشروع الاستصلاح، يبرز مخطط الاستثمار ورزنامة الإنجاز والتركيبة المالية للمشروع
- مخطط الأعمال مصادق عليه من طرف مكتب الدراسات
- يجب ان تتماشى المساحة المطلوبة مع الأهداف المرجوة وبرنامج الاعمال والقدرات المالية
- تأكيد القدرات التقنية والمالية
- تكاليف العرض مبررة

ثانيا: إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية للاستصلاح في إطار الامتياز عبر المنصة الرقمية.

طبقا لنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 432/21 المحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، المعدل والمتممة بموجب نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 55/24 المؤرخ في 2024/01/23، فإنه يتم الإعلان عن الترشح الكترونيا من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية أو من طرف ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، ويتعين على المترشح متابعة الإجراءات التالية:

1. اختيار محيط الاستصلاح:

فبعد أن يقوم المترشح بإنشاء حساب شخصي في المنصة الرقمية، يقوم بالاطلاع على المحيطات المتاحة للاستصلاح عبر المنصة حسب الولايات والبلديات، ويقوم المترشح باختيار المحيط الأنسب له

للاستصلاح حب موقعه وقربه الجغرافي، وطبيعة المشروع المقترح، وتوفر الشروط اللوجستية مياه وكهرباء وطاقة، والقدرة على تمويل المشروع.

2. تقديم طلب الاستصلاح الكترونيا:

حيث أطلق الديوان الوطني للأراضي الفلاحية منصة رقمية للراغبين في استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بتقديم طلباتهم عن بعد عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، ويتعين على المترشح تقديم ملف طلب الاستصلاح الكترونيا مقابل وصل استلام، ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية[8]:

***بالنسبة للشخص الطبيعي:**

- طلب الاستصلاح عن طريق الامتياز الموجود على المنصة الرقمية الواجب ملؤه.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- مخطط الأعمال لمشروع الاستصلاح يبرز مخطط الاستثمار ورزنامة الإنجاز والتركيبة المالية للمشروع.
- إثبات القدرة المالية لطالب الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- مؤهلات وتخصص طالب الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- وثائق أخرى ذات الصلة بالمشروع يرغب طالب الاستصلاح عن طريق الامتياز في تقديمها.

***بالنسبة للشخص المعنوي:**

[8] الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، عبر الرابط التالي: https://onta.dz/perimetres-onta-432-ar تاريخ التصفح: 2025/05/04، على الساعة 22:06.

- طلب الاستصلاح عن طريق الامتياز الموجود على المنصة الرقمية الواجب ملؤه.
- نسخة عن القوانين الأساسية.
- نسخة عن النشرة الرسمية للإعلانات القانونية المتضمنة تأسيس الشركة.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية للمستثمر ومساعديه أو وشركائه.
- مخطط الأعمال لمشروع الاستصلاح، يبرز مخطط الاستثمار ورزنامة الإنجاز والتركيبة المالية للمشروع.
- إثباتات القدرة المالية لطالب الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- مؤهلات التأطير التقني.
- السجل التجاري.
- وثائق أخر ى ذات صلة بالمشروع يرغب الطالب الاستصلاح عن طريق الامتياز تقديمها.

3. دراسة الملف:

طبقا لنص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 432/21 تدرس ملفات الامتياز من قبل لجنة الخبرة والتقييم التقني مع الاخطار بالقرار، ويبلغ قرار دراسة الملف بالقبول أو الرفض المعلل عبر البريد الالكتروني الخاص لطالب الاستصلاح، ويمكن للمترشح استكمال ملفه الناقص في اجل لا يتعدى خمس أيام، مكن للمترشح إيداع طعن الكتروني في مدة لا تتجاوز خمس أيام، وفي حال إيداع المترشح لعدة طلبات استصلاح عبر المحيطات المعلن عنها، سيتم اختيار أحسن مشروع.

4. إصدار شهادة التأهيل:

بعد قبول الملف يصدر الديوان الوطني للأراضي الفلاحية شهادة التأهيل للامتياز، هذه الشهادة تثبت أن المترشح استوفى جميع الشروط المقبولة، وتم قبول مشروعه، وأصبح مؤهلا للحصول على عقد الامتياز.

5. التثبيت الميداني:

هو إجراء تقوم به مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالتنسيق مع مصالح المسح والحفظ العقاري، لتحديد معالم وحدود القطعة الأرضية الممنوحة، وتسلم للمستفيد إشعار كتابي ببيانات القطعة حتى يتمكن من الشروع الفعلي في عملية الاستصلاح، ويحرر محضر التثبيت الميداني وتسلم نسخة منه إلى المستفيد.

6. إمضاء دفتر الشروط:

دفتر الشروط هو وثيقة تنظيمية تصدرها مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، يتم التوقيع عليه من قبل المستثمر المعني، يوافق من خلاله على مجموعة من الالتزامات المتعلقة بالاستثمار والآجال المحددة لإنجاز الأشغال والجزاءات المترتبة في حالة مخالفتها.

7. إصدار عقد الامتياز:

يتم تحرير عقد الامتياز من قبل أملاك الدولة، بناء على شهادة التأهيل الصادرة عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، ودفتر الشروط الموقع من قبل المستثمر، ويتم إخطار المستفيد من قبل الديوان لتوقيع العقد، وبعد إتمام كل هذه الإجراءات يخول للمستفيد حق استغلال القطعة الأرضية.

وتجدر الإشارة بأن المستفيد ينطلق في أشغال الاستصلاح مباشرة بعد استلام محضر التثبيت الميداني والتوقيع على دفتر الشروط وليس بعد حصوله على عقد الامتياز[9]، لأن هذا الأخير طبقا لنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 432/21 السابق ذكره، يعد إجراء قانوني لاحق يثبت للمستفيد حق استغلاله للقطعة الأرضية لمدة 40 سنة قابلة للتجديد بطلب من صاحب الامتياز.

المحور الثالث: فعالية الرقمنة في دعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

سنبحث من خلال هذا المحور على مدى فعالية الرقمنة في دعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار الامتياز (أولا)، والتحديات التي تعيق هذه العملية(ثانيا):

أولا: تقييم مدى فعالية الرقمنة في دعم عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

إن تجسيد الرقمنة على مستوى القطاع الفلاحي تساهم بدور كبير في تحسين فعالية عملية استصلاح الأراضي في إطار الامتياز، وتظهر هذه الفعالية في معالجة الاختلالات التي كانت تعتريها عملية منح الأراضي للاستصلاح في إطار الامتياز قبل اعتماد الرقمنة في جميع مراحلها، وذلك من خلال:

1 / تعزيز الشفاهية ومكافحة البيروقراطية:

حيث تم استحداث منصات رقمية لتلقي طلبات الاستصلاح في إطار الامتياز من قبل المستثمرين وربطها بقاعدة بيانات وطنية تسمح بتتبع كافة مراحل منح الأراضي، ابتداء من عملية إيداع ملف الاستصلاح الذي يتم الكترونيا عبر المنصة الرقمية المخصصة لذلك إلى غاية إصدار عقد الامتياز دون التنقل إلى المصالح الإدارية وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الإجراءات عن طريق توثيقها ومتابعتها عبر المنصة والقضاء على المحسوبية والبيروقراطية الإدارية، وبعث الثقة بين المستثمرين، حيث أصبح المستثمر

[9] المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 432/21 المحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الإمتياز.

بإمكانه تتبع ومراقبة سير العملية عبر المنصة دون تنقل وهذا يحد بدوره من التلاعبات كمنح الأراضي لأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط ولا يملكون القدرة على الاستصلاح، وذلك لعدم وجود احتكاك مباشر بين المواطن والإدارة.

كما أن الرقمنة تساعد في الحفاظ على المعلومات الخاصة بالمستثمرين بطريقة آمنة دون الخوف من التلف او الضياع، و تسهل أيضا عملية البحث في ملفات المستثمرين واسترجاع المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة [10].

2/ السرعة في معالجة الملفات:

فالرقمنة تسهل المعالجة الفورية للملفات وتساهم في تقليص مدة معالجة الملفات وتجاوز التعقيدات الإدارية، مقارنة بالطرق القديمة التي كانت تعتمد على الأسلوب الورقي والتي تستغرق وقتا طويلا في المعالجة، مع تحديد آجال قانونية الزامية لإيداع الملفات ودراستها والرد عليه بالقبول أو الرفض ومراقبة مدى احترام الآجال وسير هذه العملية.

3/ تتبع ومراقبة مشاريع الاستصلاح:

قبل تفعيل الرقمنة في القطاع الفلاحي كانت عملية الاستصلاح في ظل النظام التقليدي تشهد تتبعا ميدانيا ضعيفا، نتج عنه التأخر في عملية الاستصلاح وانحرافها عن أهدافها في بعض الأحيان، إلا أنه وبعد تفعيل الرقمنة أصبحت عملية متابعة ومراقبة مشاريع الاستصلاح خاضعة لتتبع الكتروني عبر نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والاعتماد على صور الأقمار الصناعية ما يسمح بالكشف المبكر عن أي إخلال بالالتزامات التعاقدية أو الاستغلال غير المشروع للأراضي الفلاحية موضوع الاستصلاح.

[10] بن أحمد فاطة الزهراء، بن أحمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات – دراسة حالة-، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد 15، العدد 01، 2025، ص 505.

كما أن الرقمنة تتيح للمستثمرين ميزة التبليغ عن العوائق والصعوبات وارسال التقارير عبر المنصة والحصول على الوثائق دون التنقل إلى المصالح المختصة، وهو ما يوفر لهم الجهد والوقت والمال.

ثانيا: التحديات التي تعيق رقمنة عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الرقمنة في القطاع الفلاحي بصفة عامة وفي عملية استصلاح الأراضي في إطار الامتياز بصفة خاصة إلا أنه ما تزال هناك عدة عوائق تؤثر على فعالية الرقمنة، نذكر منها:

1/ ضعف البنية التحتية: يعد ضعف البنية التحتية الرقمية من أبرز التحديات التقنية التي تؤثر على تفعيل الرقمنة في القطاع الفلاحي عامة وعملية استصلاح الأراضي في إطار الامتياز خاصة، حيث تعاني العديد من المناطق الريفية والنائية ذات الطابع الفلاحي من غياب التغطية لشبكة الأنترنيت أو انقطاعها، وهذا يحول دون استفادة المعنيين من الخدمات الالكترونية التي تتيحها المنصة الرقمية، مما ينعكس سلبا على فعالية الرقمنة.

2/ **غياب نصوص قانونية واضحة لتأطير الرقمنة :** إن غياب النصوص القانونية التي تنظم عملية رقمنة القطاع الفلاحي بشكل دقيق يؤثر أيضا على تفعيل الرقمنة، وهذا ما يجعل المستثمر متردد في تقديم طلبه بالمنصة الرقمية وغير واثق في المنظومة الرقمية، كما أن غياب تشريع واضح يصعب تحديد الجهة المسؤولة عن الخطأ أو التلاعب الرقمي في حالة ضياع البيانات ، كما أن القاضي يجد صعوبة في الفصل في القضايا التي النزاعات ذات الطابع الرقمي، لذلك ينبغي سن تشريعات تنظم العملية الرقمية في القطاع الفلاحي بدقة ووضوح.

3/ **نقص الكفاءات البشرية المؤهلة :** حيث تشكل التحديات البشرية أحد العوائق الجوهرية التي تضعف الرقمنة في مجال استصلاح الأراضي في إطار الامتياز، سواء على مستوى الإدارة أو لدى المستفيدين من الامتيازات الفلاحية، فغالبية الموظفين المكلفين بتسيير الملفات والعقود لا يمتلكون التكوين التقني الكافي للتعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة، مما يؤدي التأخر في معالجة الملفات الرقمية، ومن جهة أخرى يعاني العديد من الفلاحين والمستثمرين خاصة في المناطق الريفية من أمية رقمية تجعل من الصعب عليهم استخدام المنصات الالكترونية، أو استيعاب الإجراءات الرقمية وهذا يفقد الرقمنة هدفها الأساسي المتمثل في تقليص الزمن الإداري وتحسين الوصول إلى الخدمة، لذلك ينبغي تبني استراتيجية وطنية لتكوين كل من الموظفين الفلاحين على حد سواء.

4/ نقص الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع الرقمنة الفلاحية: فالرقمنة ليست مجرد توفير الأجهزة أو المنصات الالكترونية بل هي مشروع متكامل يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتكوين الكفاءات البشرية، وتحديث النظم المعلوماتية الإدارية، وهذا لا يتجسد إلا من خلال وضع سياسة تمويلية واضحة ومتكاملة تدرج الرقمنة ضمن الأولويات الاستراتيجية لميزانية القطاع الفلاحي.

وفي الأخير نستخلص بأن للرقمنة فعالية كبيرة في مجال القطاع الفلاحي خاصة في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز، لكن هذه الفعالية مرهونة بتجاوز التحديات التي تعيقها سواء التقنية أو البشرية أو القانونية أو المالية.

خاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع بأن التحول الرقمي أصبح ضرورة لا مفر منها في القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الأخرى، ولاسيما في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في اطار الامتياز، حيث تم استحداث منصة رقمية خاصة يتم من خلالها تقديم ومعالجة طلبات الحصول على الأراضي الفلاحية و إلى غاية الحصول عليها، وهذا بغية ضمان الشفافية في منح الامتياز وتحسين الأداء الإداري وتسريع الإجراءات للحصول على الأراضي الفلاحية، والقدرة على تتبع ومراقبة المشاريع، إلا أن واقع التطبيق لا يزال يشهد جملة من التحديات التي تعرقل فعالية هذه الرقمنة.

حيث أظهرت هذه الدراسة أن غياب إطار قانوني واضح وضعف البنية التحتية الرقمية يشكلان أحد أكبر العوائق أمام رقمنة عملية الاستصلاح، إلى جانب نقص الكفاءات البشرية، وغياب التمويل المستدام، وهو ما يفرض على السلطات العمومية تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تدمج البعد التكنولوجي مع الأبعاد القانونية والمؤسساتية والمالية، من خلال إصلاحات عميقة وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ.

وقد ختمنا هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- إصدار نصوص قانونية تؤطر بشكل دقيق عملية الرقمنة في القطاع الفلاحي بصفة عامة وفي مجال استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز خاصة.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية، وتوفير التجهيزات التقنية الحديثة على مستوى مصالح مديرية الفلاحة.

- تبني استراتيجية وطنية لتكوين وتأهيل الموظفين في القطاع الفلاحي والفلاحين على حد سواء تساعدهم على استخدام الأدوات الرقمية، ترافقها حملات توعية لضمان انخراط فعلي للعنصر البشري في التحول الرقمي في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الامتياز.
- استحداث تطبيقات هاتفية للفلاحين لمتابعة المشاريع وتقديم تقارير الاستغلال.
- تخصيص ميزانية مالية خاصة ضمن ميزانيات قطاع الفلاحة لدعم مشاريع الرقمنة على المدى الطويل.
- إنشاء صناديق خاصة لدعم التحول الرقمي في القطاع الفلاحي من خلال فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات الإدارية ذات الطابع الرقمي.
- استحداث لجنة خاصة لتتبع مدى فعالية مشاريع الرقمنة وتأثيرها على الخدمة العمومية.
- تشجيع التعاون مع الجامعات والشركات الناشئة في المجال التكنولوجي لتطوير المنصة الرقمية الخاصة بمديرية الفلاحة لضمان نجاعتها وملاءمتها للواقع الميداني.

قائمة المراجع:

- بن أحمد فاطة الزهراء، بن أحمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات – دراسة حالة– المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد 15، العدد 01، 2025
- حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مجلد 8، عدد 1، ديسمبر 2020.
- حجلة سعيدة حازم، بوسواك أمال، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر "الآليات والسبل"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 4، العدد 2، 2022.

- عبد المطلب محمد محمود، استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018
- محمد دهان، دور نظم المعلومات الجغرافية في دعم التنمية المحلية وأهم تطبيقاتها، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 3، جوان 2018
- القانون رقم 03/10 المؤرخ في 1010/10/15، الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج ر عدد 46، المؤرخة في 2010/10/18
- المرسوم التنفيذي رقم 432/21 المحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، ج ر عدد 85، المؤرخة في 2021/11/7، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 55/24 المؤرخ في 2024/01/23، ج ر عدد 04، المؤرخة في 2024/01/23.